التقارير

نتائج انتخابات ماليزيا التشريعية

محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

ملخص:

شهدت ماليزيا خلال شهر أغسطس الماضي اختبارا جديداً للعملية الديمقراطية، ومخاضاً صعباً ، من خلال انتخابات مجالسها التشريعية المكملة في 6 ولايات، حيث تمخضت عن تحقيق فوز لرئيس الوزراء أنور إبراهيم، الذى كانت هذه الانتخابات حسب غالب المحللين بمثابة اختبار لشعبيته، استطاع خلالها المحافظة على مكاسبه في الانتخابات السابقة التي انعقدت منذ تسعة أشهر، وقد يكون مرد نجاحه على الرغم من الانتقادات التي وجهت له والتحالف الهش الذى أقامه مع معارضيه، قدرته في إدخال إصلاحات اقتصادية ومؤسسية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين، وتحقيق نمو للناتج القومي بنسبة 5.6 % خلال الربع الأول من عام 2023، و الحفاظ على معدلات التضخم ثابتة عند 3.3 % مقارنة بالعام الماضي، ومن المتوقع أن تقل إلى 2.8 %.

ومن ثم مثلت هذه الانتخابات نقطة فارقة تمخض عنها نتائج قد تكون مؤثرة على مستقبل البلاد، وسط استمرار إشكالية التحالفات السياسية التي تتسم بـ»الهشاشة» بين الأحزاب السياسية، والتي أفرزت تحالفاً بين فرقاء سياسيين مختلفي التوجهات والأيدولوجيات.

Abstract :

Last August Malaysia witnessed a new test of the democratic process through elections to its legislative boards, supplemented by 6 states as a result of a victory for Prime Minister Anwar Ibrahim, whose popularity was tested by the majority of analysts. in which he was able to maintain his gains in the previous nine-month elections, He may have been a success despite criticism of him and his fragile alliance with his opponents. capacity to introduce economic and institutional reforms and improve citizens' living standards, National output growth of 5.6% in the first quarter of 2023, and holding inflation rates steady at 3.3% compared to last year, is expected to decline to 2.8%.

These elections thus represented a milestone with results that may have an impact on the country's future, amid the continuing problematique of "fragile" political alliances among political parties, which created an alliance of different political groups with different orientations and ideologies.

مقدمة:

تعاني ماليزيا من حالة من عدم اليقين السياسي منذ عام 2018، بعد أن شهدت البلاد واحدة من أكبر المشاكل المالية في العالم، ومع استمرار حالة التأزم السياسي، أُجريت في التاسع عشر من نوفمبر 2022، الانتخابات البرلمانية التي أفرزت نتائج مفاجئة لكافة المحللين والتابعين للشأن السياسي الماليزي، حيث أطاحت بالزعيم السياسي التاريخي «مهاتير محمد»، الذى سبق وأن حقق فوزاً تاريخياً كبيراً في انتخابات 2018، وبخروج مهاتير من اللعبة السياسة تم إنهاء سيطرة حزب باريسان والجبهة الوطنية الماليزية المتحدة UNMO الحاكم على السلطة في البلاد منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1957.

حيث تتسم ماليزيا بالتعددية الحزبية بين أيديولوجيات متعددة ما بين اليسار واليمين المحافظ، ووجود العديد من التحالفات السياسية المختلفة، ومن ضمنها تحالف الأمل الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الحالي أنور إبراهيم الذي نجح في تكوين جبهة تحالف مع غريمه السياسي الجبهة الوطنية الذي يضم حزب – أمنو- وتشكيل الحكومة الحالية، في مواجهة معارضة قوية يتزعمها التحالف الوطني الذي يضم الحزب الإسلامي الماليزي، ولعدة أيام بعد الانتخابات التي شهدتها البلاد عام 2019 ، كانت أعمال البرلمان شبه معلّقة على الرغم من فوز «تحالف الأمل» بها الذى انتزع 82 مقعداً، بينما فاز «التحالف الوطني» بـ 74 مقعداً.

وفي انتخابات نوفمبر 2022 أفرزت نجاحاً كبيراً وعودة للإسلاميين، حيث فاز حزب PAS الإسلامي بأكبر عدد من المقاعد، ويعد هذا الحزب الفائز الحقيقي حيث فاز بعدد 49 مقعداً من أصل 62 مقعد، تنافس عليها وقد حقق الحزب نجاحاً في الساحل الشرقي والمناطق الشمالية من شبه الجزيرة الماليزية التي تمثل مناطق الدعم التقليدية، فضلاً عن تحقيقه نجاحات فى المناطق الحضرية الخارجية والعاصمة الإدارية الفيدرالية، وهي مناطق لم يتمكن الحزب من تحقيق نجاحات فيها من قبل، كذلك حقق الحزب نجاحات في ولاية بينانج التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق ليبرالية في ماليزيا، حيث فاز بمقعد في دائرة بيرماتانج بواه وكذلك مقعد في ولاية بينانج، ويلعب هذا الحزب

على أسس عرقية ودينية لا سياسية، حيث يهدف إلى إنشاء دولة ثيوقراطية ويستخدم الخطاب الديني والعرقي لتوسيع نفوذه وعليه، يمثل هذا الحزب قومية «الملايو» أكبر مجموعة عرقية في ماليزيا، ما يشكل خطرًا كبيرًا على أنور إبراهيم.

انقسام بين الولايات

في إطار هذه الأوضاع السياسية انعقدت الانتخابات التشريعية في ست ولايات من أصل 13 ولاية في ماليزيا هي ولايات (كيلانتان، وترينجانو، وكيداه، وبينانج، وسيلانجور، ونيجيري سمبيلان) ولم تكن قد حلت مجالسها التشريعية بالتزامن مع الانتخابات العامة الخامسة عشرة التي أجريت مبكرًا في 19 نوفمبر من العام الماضي، وبدلًا من ذلك، قامت الولايات الست بحل مجالسها التشريعية في يونيو 2023 في الموعد الطبيعي.

اللافت للنظر أن الانتخابات المكملة للولايات الست، جاءت وسط حالة من المنافسة الشديدة بين تحالف الأمل وتحالف الجبهة الوطنية ضد التحالف الوطني، ويظهر هذا في إنقسام الست ولايات إلى قسمين، الأول، ويضم ولايات (كيداه – وكيلانتان – وترينجانو) التي تؤيد التحالف الوطني، والثاني، ويضم ولايات (بينانج – وسيلانجور- ونيجيري سمبيلان) والتي تؤيد تحالف الأمل، وظهر هذا الإنقسام خاصة في نتائج الانتخابات العامة التي أجريت في نوفمبر الماضي، حيث فاز التحالف الوطني بولايات (كيداه- وكيلانتان – وترينجانو) ويعود هذا الدعم الكامل للتحالف إلى تمتع الولايات الثلاث بعدد كبير من الملايو المؤيدين للحزب الإسلامي الماليزي بنسب 77.7%، 95%، و96.7% على التوالي، ما قد يؤثر بدوره على قرارهم بشأن الانتخابات القادمة ويسهم في استمرارهم في دعم التحالف الوطني.

وعلى الرغم من دعم ثلاث ولايات للحزب الإسلامي الماليزي، إلا أنهم يواجهون بدورهم إنقسامات داخلية خاصةً في كيداه وترينجانو، ما قد يسهل إستعادة تحالف الأمل لهذه الولايات، ففي ولاية كيداه، ليس كل الأعضاء من مؤيدي محمد سنوسي، المرشح الأساسي للحزب، بسبب إستخدامه المستمر لخطاب الكراهية في إثارة الإنقسام داخل الحزب، وهو ما أثار بعض الشائعات

بأنه لن يتم إختياره كمرشح أساسي للحزب في الانتخابات المقبلة للولاية، وفي ولاية ترينجانو، هناك انقسام داخلي بين من يدعم المهنيون من الطبقة العاملة المؤيدين لأحمد سامسوري مختار، نائب رئيس الحزب، وبين الناخبين الأكثر تدينًا الذين سيدعمون المعلمين الإسلاميين أو الزعماء الدينيين المحليين.

سيناريوهات ما قبل الانتخابات

وضع الخبراء والمحللون عدداً من السيناريوهات حال فوز أياً من التحالفات الثلاثة المتنافسة فى الانتخابات، حيث ارتكز السيناريو الاول على فوز تحالف الأمل، بقيادة رئيس الوزراء أنور ابراهيم على خلفية نجاحة الاقتصادي رغم الازمة الاقتصادية العالمية، واعتبار أنها تشفع له من جانب غير المؤيدين له، وتحافظ على معدلات الدعم التي يتمتع بها في ولايات (بينانج – وسيلانجور- ونيجيري سمبيلان)، . وأنه قد ينجح فى تحقيق تفتيت الاصوات في ولايتي كيداه وترينجانو وزيادة فرصة حزبه بالفوز، خاصةً في ولاية ترينجانو، وقد يدفع هذا الفوز حزب «أمنو» بالمزايا الاستراتيجية للعمل مع تحالف الأمل في الانتخابات المقبلة، بعد أن كانوا في حالة من الإستياء من أنور إبراهيم، بالإضافة إلى ذلك، سيؤثر على ثقة العامة في قادة المنظمة ونائب رئيس الوزراء الذي واجه معارضات شعبية لإنخراطه في أعمال فساد سابقة، ومن الناحية الاقتصادية، سيمنحه الفوز مساحة أكبر لإدخال الإصلاحات الاقتصادية أكثر جوهرية بعد الانتخابات.

اما السيناريو الثاني، فيتمثل فى فوز التحالف الوطني المعارض، حيث تشير استطلاعات بأنه يستطيع الفوز فى خمس ولايات، أو جميع حكومات الولايات الست، وهو ما من شأنه زعزعة الحكومة الفيدرالية لوجود عدد غير قليل من الملايو في ولايات بينانج، وسيلانجور، ونيجيري سمبيلان بنسب 39.4%، و53.9% و57.6% على التوالي، وعليه، قد يميل العديد من نواب الملايو إلى تغيير دعمهم، مما قد يؤدي بدوره إلى إسقاط حكومة أنور إبراهيم، وبالتالي تقليل فرصه في أن يصبح رئيس الوزراء القادم نظرًا لأنه زعيم التحالف والمسئول عن أدائه، كما أن من شأن فوز التحالف الوطني أن يؤدي إلى تحديات داخلية ما قد يعيد عدم الاستقرار السياسي الذي تسبب في تغيير أربعة رؤساء للحكومة

منذ عام 2018 وحتى الآن، والذي قد يتسبب بدوره في الدعوة إلى انتخابات مبكرة أخرى تزيح أنور ابراهيم من السلطة، بعد أن وصل إليها بانتخابات وطنية انقسامية عن كثب في نوفمبر الماضي.

أما السيناريو الثالث، فقد توقع البقاء على واستمرار الوضع الراهن خاصةً وأن معظم مقاعد الولايات الثلاث كيداه، وكيلانتان، وترينجانو بها أغلبية قوية من سكان الملايو، بالإضافة إلى غالبية الناخبين المسلمين في ولاية كيلانتان، وعليه، قد لن تؤثر انتخابات الولاية على وضع رئيس الوزراء والأحزاب الحاكمة، حيث حصلت حكومة الوحدة الحالية في ماليزيا على أغلبية الثلثين في البرلمان، ولكن، سيظل هذا الانقسام مقياسًا لمشاعر الناخبين تجاه الأحزاب الحاكمة، وتؤثر بشكل غير مباشر على كيفية عمل الأحزاب داخل الائتلاف الحاكم معًا في الحكومة الفيدرالية.

بدء عملية الإقتراع

فُتحت مراكز الاقتراع أبوابها - السبت- 12 اغسطس 2023، أمام أكثر من 9,773,571 ملايين ناخب للإدلاء بأصواتهم لاختيار 245 من أعضاء المجالس في ولايات كيلانتان وترينغانو وكيداه وبينانغ وسيلانغور ونيغيري سيمبيلان، كوالالمبور حيث تسعى الحكومة الائتلافية بقيادة رئيس الوزراء أنور إبراهيم إلى تعزيز قبضتها ضد معارضة إسلامية قوية.

وحسب تقارير المراقبين، تشكلت قوائم انتظار كبيرة خارج المدارس ومراكز الاقتراع الأخرى، بينما بدأ الناخبون التدفق مع الإعلان عن فتح اللجان، وكانت لجنة الانتخابات، قد حددت تاريخ 29 يوليو لتقديم ملفات المرشحين فيما بدأ التصويت المبكر لرجال الشرطة والإطفاء وعدة مؤسسات حكومية في 8 أغسطس وفتحت لجنة الانتخابات التسجيل للتصويت عبر البريد داخل وخارج ماليزيا في 15 يونيو الماضي، وحددت موعداً نهائيا لاستقبال طلبات التصويت عبر البريد في 26 يوليو للفئة الأولى وتضم موظفي لجنة الانتخابات والشرطة والجيش والإعلاميين، فيما حددت موعد 8 يوليو للفئة الثانية وتضم الماليزيين في الخارج وتاريخ 11 يوليو للفئة الثالثة وتضم موظفي الوكالات والمنظمات.

وقال رئيس لجنة الانتخابات عبد الغني صالح، أن اللجنة أتمت كافة الإجراءات

اللوجيستية لإجراء انتخابات نزيهة بمشاركة أكثر من 94 ألفاً من قوات الجيش وعائلاتهم وأكثر من 47 ألفاً من عناصر الشرطة وعائلاتهم، وحسب اللجنة تصدرت ولاية سيلانجور القائمة بأكبر عدد من الناخبين وعددهم 3.7 مليون ناخب، تليها ولاية قدح بأكثر من 1.5 مليون ناخب ثم ولاية كلانتان بأكثر من 1.4 مليون ناخب.

وقد حث أنور إبراهيم الناخبين لدى الإدلاء بصوته وزوجته في ولاية بينانغ، المواطنين على التبكير في الإدلاء بأصواتهم، بينما شهدت مراكز الاقتراع إقبالا وصف بالضعيف، وقالت بعض التقارير أن نسبة الإقبال لم تتجاوز في بعض المراكز نسبة 25% حتى ساعات الظهيرة، إلا أنها عادت وشهدت تزايداً واضحاً خلال فترة المساء.

نتائج الانتخابات

بعد الإعلان عن غلق باب الاقتراع مساء السبت يوم 12 اغسطس، أعلنت لجنة الانتخابات، عن نجاح الائتلاف الحاكم في ماليزيا بقيادة رئيس الوزراء أنور إبراهيم في المحافظة على قواعده أمام تحالف المعارضة.

وأعلن رئيس اللجنة -عبد الغني صالح، فى بيان، عن إحتفاظ ائتلاف «باكاتان هارابان» (تحالف الأمل) بزعامة أنور بـ 3 ولايات هي وبينانغ ونيغيري سمبيلان، وسيلانغور التي يقع بها أكبر ميناء في البلد، فضلاً عن ولايتي بينانغ مركز صناعة أشباه الموصلات المزدهرة، وهما أغنى ولايتين في ماليزيا.

في المقابل، حافظ تحالف المعارضة «بيريكاتان ناسيونال» (التحالف الوطني) بزعامة رئيس الوزراء السابق محيي الدين ياسين، الذي يهدف شريكه الرئيسي حزب «بي إيه إس» إلى إنشاء دولة ثيوقراطية، فقد حافظ على سيطرته على ولايات كيدا وترينغانو وكيلانتان، وحققت المعارضة تقدماً قوياً في سيلانغور، حيث فقد الائتلاف الحاكم غالبية الثلثين فى تلك الولاية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن الخبير بمركز أبحاث المحيط الهادي في ماليزيا أوه إي صن، قوله، أنور إبراهيم حقق فوزاً مثيراً بعد أن أحبط تحدي الحزب الإسلامي القوي بي إيه إس (أحد أركان تحالف المعارضة)".

فيما قالت الخبيرة في الشئون الماليزية بجامعة نوتنجهام، بريدجت ويلش،

إن الاحتفاظ بالولايات الثلاث يمثل انتصارا لرئيس الوزراء، لأنه «خاض هذه الانتخابات بشكل دفاعي، وقال المحلل السياسي بمؤسسة «سولاريس إستراتيجيز سنغافورة» الاستشارية مصطفى عز الدين، إن الفوز «يخفف الضغط على أنور من نواح عديدة إذ لن يواجه أي تحولات سياسية كبيرة يمكن أن تغير الوضع الراهن، لكنه أضاف أن النتيجة مخيبة للآمال أيضا لأن «ائتلافه لم يحرز تقدماً كبيراً".

مستقبل مابعد الانتخابات

قال أنور إبراهيم في مؤتمر صحفي عقب إعلان النتائج النهائية، أنه يحترم ما أفرزته الانتخابات من نتائج، باعتبارها قرار للشعب الماليزي، كما دعا إلى ضرورة وحدة الصف، وأنه سيعمل لصالح كل الماليزيين بدون النظر إلى العرقية أو الأيديولوجية السياسية، كما أكد إبراهيم أن الحكومة الفيدرالية لا تزال قوية بعد هذه الانتخابات، وأن الائتلاف الحاكم «سيواصل العمل الجاد لخدمة الشعب بما يتفق مع تطلعاتنا لبناء وتحقيق الازدهار لماليزيا".

وقال الخبير في مركز أبحاث المحيط الهادئ في ماليزيا أوه إي صن أن إبراهيم أحبط تحدي الحزب الإسلامي القوي بي إيه إس، وأن أنور إبراهيم «يجب أن يظل يقظاً»، إذ يرى أنه «ليس هناك ما يضمن بقاء حكومته حتى الانتخابات العامة المقبلة في 2027.

وقال المحلل السياسي في شركة سولاريس ستراتيجيز سنغافورة الاستشارية مصطفى عز الدين أن الفوز «يخفّف الضغط على أنور من نواحٍ عديدة إذ لن يواجه أي تحولات سياسية كبيرة يمكن أن تغير الوضع الراهن". لكنه أضاف في تصريح لوكالة فرانس برس إن النتيجة مخيبة للآمال أيضا لأن «ائتلافه لم يحرز تقدما كبيرا» في الانتخابات.

واعتبر أن أنور «لديه وقت كافٍ» قبل الانتخابات العامة عام 2027 «لحشد الدعم بما في ذلك المساومات السياسيات المعقدة التي قد تحدث داخل التحالف".

واعتبر محللون أن عبور إبراهيم لهذا الاختبار والتحدي الانتخابي، سيوفر له وقتاً لتعزيز سلطته بالدولة، ولكن طالبته أن " يظل يقظًا" خاصة وان

البعض قد أثار مخاوف بشأن زيادة الرقابة الحكومية على المحتوى المنشور على الإنترنت وعدم التسامح المتزايد مع مجتمع الميم في البلاد، على الرغم من محاولات ونجاح إبراهيم منذ وصوله إلى السلطة لإجراء إصلاحات اقتصادية ومؤسسية، بما في ذلك تخفيض الدعم للأثرياء وتيسير قواعد إدراج الشركات وإلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية.

من هو انور ابراهيم

ولد أنور إبراهيم فى 10 أغسطس 1947، فى ولاية «بينانج»، وينحدر من عائلة سياسية معروفة في ماليزيا، درس بجامعة الملايو، ومنذ مراحل التعليم الأولى أظهر اهتماماً بالجانب السياسي والطليعي، وقاد مظاهرات ضد الفساد وأخرى مدافعة عن الفلاحين الفقراء في ماليزيا وبسببها كانت تجربة السجن الأولى في عام 1974 لمدة سنتين، وخلال الفترة من عام 1968 - 1971 كان أنور رئيساً للاتحاد الوطني للطلاب المسلمين الماليزيين، ورئيساً لجمعية اللغة الماليزية بجامعة ملايا، وهو المؤسس لحركة الشباب المسلم بعد تخرجه من الجامعة في نهاية الستينيات.

وقد بدأ إبراهيم، حياته السياسية كطالب ناشط، وقائد لمجموعات شبابية مسلمة في كوالالمبور، وأسس حركة الشباب الإسلامية، وتم القبض عليه بسبب دوره في قيادة المظاهرات ضد الجوع والفقر في الريف، وبعد سنوات انضم إلي الحزب الوطني الماليزي بقيادة رئيس الوزراء مهاتير محمد، وصعد داخل الحزب سريعاً حيث تم ترقيته إلى مناصب وزارية مختلفة، ليصبح نائب رئيس الوزراء عام 1993.

وفي عام 1971 كان عضواً في اللجنة المؤيدة لحركة الشباب المسلم في ماليزيا، كما تم انتخابه الرئيس الثاني لمجلس الشباب الماليزي أو مجلس بيليا ماليزيا، ومن عام 1975 حتى عام 1982 شغل منصب ممثل آسيا والمحيط الهادي للمؤتمر العالمي للشباب الإسلامي.

ويعتبر أنور إبراهيم المؤسس المشارك للمعهد الدولي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة، وهو واحداً من 4 مديرين بالإنابة، وكما شغل منصب مستشار للجامعة الإسلامية الدولية كوالالمبور بين عامي 1983 و1988. (أنور

ابراهيم، موقع أكسفورد للدراسات الإسلامية، 2018)، وتنقل عبر رحلة سياسية استمرت لثلاثة عقود، من تابع مخلص لرئيس الوزراء مهاتير محمد، إلى قائد للاحتجاجات، ثم إلي سجين – كانت أول مره عام 1974 لمدة سنتين- ثم إلي زعيم المعارضة، ثم رئيساً للوزراء في الرابع والعشرين من نوفمبر 2022.

وُحرم أنور إبراهيم من الوصول إلى رئاسة الوزراء مراراً على مدار السنيين، بالرغم من اقترابه من المنصب، وسبق له أن شغل منصب نائب رئيس الوزراء في التسعينيات من القرن الماضي، وصعد إبراهيم بسرعة على السلم السياسي، وتقلد مناصب وزارية متعددة، حيث شغل منصب وزير الثقافة والشباب والرياضة عام 1983، ومن ثم وزارة الزراعة عام 1984، وحقيبة التعليم بين عامي 1986 و1991 قبل تعيينه وزيرا للمالية بين عامي 1991 و1998 ونائب رئيس الوزراء بين 1993 و1998) ، وفي عام 1998، صنفت مجلة «نيوزويك» الأمريكية أنور إبراهيم على أنه الرجل الأول في شرق آسيا، حيث كان يتمتع بمكانة مرموقة وشعبية كبيرة داخل ماليزيا وخارجها.

وكان من المتوقع أن يخلف إبراهيم استاذه مهاتير محمد، ولكنهما اختلفا حول قضايا الفساد والاقتصاد، وزادت التوترات بينهما خلال الأزمة المالية الأسيوية عام 1997، وفي عام 1998، تم طرد أنور إبراهيم من الحكومة والحزب، ليقود المعارضة ضد مهاتير نفسه، وألقي القبض عليه واحتجازه دون محاكمة، ووجهت له تهم بالفساد وحكم عليه بالسجن ستة أعوام، وحكم آخر بتسعة أعوام، بتهمة الشذوذ، إلا أنه بعد عام من تنحي مهاتير محمد من السلطة، قامت المحكمة العليا في ماليزيا بإلغاء الحكم الأخير وأطلقت سراحه، ليقود المعارضة السياسية في البلاد، وسجل أداءاً انتخابيا قوياً في انتخابات 2008، ثم عقد صفقة مع مهاتير محمد في عام 2016، ليعود الأخير إلي السلطة مرة أخرى بعد دمج 4 أحزاب في أول تحالف متعدد الأعراق، وحاز التحالف علي دعم الأغلبية المسلمة والأقليات الصينية والهندية والملايو وفاز التحالف في انتخابات 2018، بالأغلبية وأدت استقالة مهاتير محمد في فبراير عام 2020 إلى انهيار التحالف.

وقد تولى أنور إبراهيم رئاسة الوزراء في وقت ملئ بالتحديات، حيث تباطؤ

الاقتصاد والانقسام السياسي بعد سنوات من عدم الاستقرار وانتخابات شهدت تنافساً محتدماً بين القوي السياسية.

خاتمة

يمكن القول انه على الرغم من نجاح حكومة إبراهيم فى الاختبار الأخير، والحفاظ على قواعدها الولائية وهو ما كان متوقعاً من غالب المحللين والخبراء، وعلى الرغم أن تحالفه السياسي يمتلك في الوقت الحالي 148 مقعداً من 222 مقعداً، وهذا ليس هامشاً مريحاً كما قد يعتقد البعض، في ظل محاصرته من جانب التحالف الوطني، وإذا كان أداء التحالف الوطني جيداً كما هو متوقع في استطلاعات الرأي الحكومية، فسيكون لذلك تبعات على المستوى الوطني، حيث سيدعى محيي الدين أن لديه تفويضا بتشكيل حكومة جديدة، وسيدفع «أمنو» نحو الانشقاق عن إبراهيم".وهو ما قد يفتح الباب على مصراعيه للأحزاب الصغيرة لتلعب دوراً أكبر، خاصة إذا كان غالبية أعضاء «أمنو» يدعمون هذا المنحى، وحينها ستنهار الحكومة حسب عدد مقدر من المحللين.

وبالرغم أن رئيس الوزراء الماليزي مدرك لهذه المخاطر، حيث قام بحملة في الولايات، عرض فيها إنجازاته الاقتصادية، وعليه فإن من المرجح أن تكون الحكومة الجديدة بقيادة التحالف الوطني المعارض غير مستقرة، مثل الحكومات التي جاءت بعد عام 2020 وحتى نوفمبر 2022، والتي اتسمت بالإقتتال السياسي المستمر، وأن «وجود حكومة يقودها «الحزب الإسلامي الماليزي» الأصولي، من شأنها أن تضع الأقليات والفئات السكانية الضعيفة في البلاد على حافة الهاوية، ما سيؤول إلى تضرر الاقتصاد بشدة". ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المآلات المُكلفة، فلا تزال سياسات الهوية هي القوة الدافعة في البلاد»، خاصة إذا ما وضع بالاعتبار أن «تحالف الأمل» الحاكم، متعدد الإثنيات، ويتعرض لهجوم مكثف، بينما يؤيد الملايو - ممن يُعرفون كذلك باسم «البوميبوترا» أو أبناء الأرض- أحزابا ملتزمة بتعزيز مصالحهم".